

السياسات العامة
للمحد والتقليل من الأثار السلبية للأكياس البلاستيكية
على البيئة في الأردن

الأهداف العامة

تهدف السياسات العامة الموضوعية إلى الحد و التقليل من الأثار السلبية للأكياس البلاستيكية على البيئة في الأردن، وهي كما يلي:

- حماية صحة الإنسان من احتمال حدوث تلوث بسبب تدوير أكياس البلاستيك المستخدمة
- الحد من النفايات الملقاة والتلوث البصري لتحسين النظافة في المناطق السكنية والسياحية
- تقليل الخسارة الاقتصادية من خلال حماية الثروة الحيوانية والنباتية والمائية
- خفض عدد الأكياس البلاستيكية التي يستخدمها المستهلكون بشكل يومي

حقائق

3 مليارات كيس سنوياً	• عدد الأكياس المستعملة في الأردن
1.6 كيس	• استهلاك الشخص الواحد في اليوم
1% / 30 مليون كيس سنوياً	• الأكياس المتسربة إلى البيئة
44000 محل	• عدد محلات التجزئة
200 شركة	• عدد الشركات المصنعة
1400 عامل	• عدد الموظفين المستخدمين:

عملية صياغة السياسات

بدأت وزارة البيئة في تشرين الثاني من عام 2008 تطبيق مشروعها المبني على منهجية "تحليل أثر التشريع" وذلك لوضع سياسة جديدة تحكم وتحدّ من الآثار السلبية للأكياس البلاستيكية على البيئة في الأردن.

قامت الوزارة بإجراء دراسة علمية منهجية من أجل تحليل أثر السياسات العامة الموضوعية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، حيث سيتم وضع سياسات مدعمة بأدوات تشريعية وفنية وإدارية فاعلة وشفافة، للسيطرة على مشكلة الأكياس البلاستيكية والحد من انتشارها في البيئة.

لقد قامت الوزارة ببناء على ما سبق بإجراء تحليل متكامل للفوائد والكلف المحتملة للسياسات العامة، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار الفوائد العائدة على الاقتصاد الوطني والإيرادات العامة، ودراسة الكلف المتوقعة على المستهلكين والأعمال التجارية والوظائف، بالإضافة إلى التكلفة على الحكومة من خلال التكاليف الإدارية وتكاليف تطبيق القانون، وتمويل المبادرات مثل دعم برامج التنظيف والبدائل الصديقة للبيئة.

الجهات ذات العلاقة

سوف تقوم الوزارة بالعمل والتنسيق مع الجهات أصحاب العلاقة من أجل تنفيذ السياسات العامة الموضوعية، وهم كما يلي:

- المواطنون
- مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة (مؤسسة المواصفات والمقاييس، وزارة المالية، أمانة عمان الكبرى، وزارة الصناعة والتجارة)
- شركات القطاع الخاص (تجار التجزئة، أصحاب المحلات التجارية، المصانع، المستوردين)
- الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني

السياسات العامة للأكياس البلاستيكية

أولاً: زيادة وعي الأفراد والمؤسسات حول الآثار السلبية لاستعمال الخاطئ للأكياس البلاستيكية

ستقوم وزارة البيئة وبالتعاون مع المؤسسات العامة والخاصة والأفراد وجمعيات المجتمع المدني بتنفيذ خطة إعلامية متكاملة من أجل زيادة الوعي من خلال وسائل الإعلام والجامعات والمدارس والملصقات في محلات تجارة التجزئة. بالإضافة إلى علامات التحذير من العقوبات ووضع مزيد من العلامات في المواقع السياحية.

الخطوات التنفيذية:

- وضع وتنفيذ خطة إعلامية متكاملة
- تشجيع ودعم البرامج الخاصة باستعمال الأكياس الصديقة بالبيئة والمعاد استعمالها
- وضع مدونات سلوك خاصة باستعمال الأكياس البلاستيكية من قبل أصحاب المتاجر، المحلات التجارية، المطاعم
- إجراء حملات تنظيف وطنية للمواقع السياحية والأراضي الزراعية في المملكة

بدء التطبيق: عام 2010

ثانياً: تحديد مواصفات جديدة للأكياس البلاستيكية حسب طبيعة الاستعمال

ترتبط معظم المشاكل المتعلقة بطرح النفايات والحيوانات بالأكياس الصغيرة والاقبل سماكة والتي تتطاير بسهولة والتي لا يمكن إعادة استخدامها. سوف تقوم وزارة البيئة وبالتنسيق مع المؤسسات المختصة تحديد المواصفات المرتبطة بطبيعة استعمال الأكياس. وقد تم تحديد الاشتراطات الأولية التالية:

- منع الأكياس التي تقل سماكتها عن 20 ميكرون
- منع تصنيع الأكياس البلاستيكية السوداء

الخطوات التنفيذية:

- إجراء الدراسات الفنية اللازمة لوضع مواصفة خاصة للأكياس البلاستيكية
- وضع وتنفيذ خطة من أجل تهيئة شركات القطاع الخاص والمصانع للاستعداد لعمليات الإنتاج حسب المواصفات الفنية الجديدة
- وضع وتطبيق مواصفات للأكياس الصديقة بالبيئة و إنشاء خطوط إنتاج جديدة لإنتاج أكياس رفيعة للبيئة أو قابلة لإعادة الاستعمال أو التدوير.

بدء التطبيق: عام 2011

ثالثاً: فرض تعرفه بيئية رمزية على أكياس التسوق الكبيرة والصغيرة

سوف تقوم وزارة البيئة، وبعد البدء بتنفيذ السياسات العامة الأولى والثانية، بدراسة النتائج وتحديد مدى نجاحها في تحقيق الأهداف بالتقليل من استعمال الأكياس البلاستيكية. سوف يتم بعد ذلك تطبيق عملية تسعير جديدة من خلال فرض تعرفه بيئية رمزية وفقاً لتكاليف تنظيف البيئة والتي ستساعد في تحصيل إيرادات لصندوق البيئة التي يمكن أن تستخدم في دعم البرامج التوعوية والتكنولوجية والصناعية.

الخطوات التنفيذية:

- تعديل قانون البيئة / **قانون النفايات**
- تحديد آلية ربط التعرفه بصندوق البيئة
- دراسة الإعفاءات اللازم وضعها لإنتاج الأكياس الصديقة بالبيئة
- وضع برنامج متكامل من أجل تنفيذ ورقابة عملية فرض التعرفه

بدء التطبيق: عام 2012

نقاط إضافية هامة

• الإجراءات التنظيمية الداعمة

سوف تقوم وزارة البيئة، وخلال عملية تطبيق السياسات العامة الموضوعية، بالتنسيق مع الجهات المختصة من أجل وضع إجراءات تنظيمية متكاملة لمعالجة بعض المشاكل العملية والمتعلقة بعملية إدارة وجمع القمامة والحاويات داخل المناطق السكنية والسياحية. كما سيتم العمل على دراسة عمليات إدارة مكبات النفايات وعمليات إعادة التصنيع. وسيتم التنسيق أيضاً مع الشرطة البيئية من أجل فرض القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

• آلية التطبيق

ستقوم الوزارة عند البدء بتطبيق السياسات العامة الموضوعية بتطبيق مبادئ التشاور وتحليل أثر التشريع المبنية على إجراءات منهجية ومنظمة تشمل التشاور مع أصحاب الشأن، التي من شأنها أن تسهم في الشفافية في القرارات، وتعزيز التشاور ومشاركة الفئات المتضررة، كما تسمح للمساءلة عن الإجراءات الحكومية، وتضع الأساس لرصد وتقييم السياسات العامة بعد أن يتم اعتمادها.

الخطة التنفيذية

التكاليف	الجدول الزمني	المسؤولية	الإجراءات	السياسة العامة
70.000 دينار	2013-2015	وزارة البيئة / دائرة الاتصالات	وضع وتنفيذ خطة إعلامية متكاملة	زيادة وعي الأفراد والمؤسسات حول الآثار السلبية

		<p>شجيع ودعم البرامج الخاصة باستعمال الأكياس الصديقة بالبيئة والمعاد استعمالها</p> <p>وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، أمانة عمان ووزارة البلديات، السياحة، الجمعيات</p> <p>وضع مدونات سلوك خاصة باستعمال الأكياس البلاستيكية من قبل أصحاب المتاجر، المحلات التجارية، المطاعم</p> <p>إجراء حملات تنظيف وطنية للمواقع السياحية والأراضي الزراعية في المملكة</p>	<p>للاستعمال الخاطئ للأكياس البلاستيكية</p>
100.000 دينار	2014 - 2015	<p>وزارة البيئة / دائرة إدارة النفايات</p> <p>الجهات الخارجية: مؤسسة المواصفات والمقاييس وزارة الصناعة والتجارة، غرف</p> <p>إجراء الدراسات الفنية اللازمة لوضع مواصفة خاصة للأكياس البلاستيكية</p> <p>وضع وتنفيذ خطة من أجل تهيئة شركات القطاع الخاص والمصانع</p>	<p>تحديد مواصفات جديدة للأكياس البلاستيكية حسب طبيعة الاستعمال</p>

		الصناعة والتجارة	للاستعداد لعمليات الإنتاج حسب المواصفات الفنية الجديدة - وضع وتطبيق مواصفات للأكياس الصديقة بالبيئة و إنشاء خطوط إنتاج جديدة أكياس رفيقة للبيئة	
25.000 دينار	2015 - 2016	وزارة البيئة / الدائرة القانونية، برنامج صندوق البيئة الجهات الخارجية: وزارة المالية، دائرة الضريبة العامة، جمعيات الأعمال	قانون تعديل البيئة / قانون النفايات - تحديد آلية ربط التعرف بصندوق البيئة - دراسة الإعفاءات اللازمة لإنتاج الأكياس الصديقة بالبيئة - وضع برنامج متكامل من أجل تنفيذ ورقابة عملية فرض التعرف	فرض تعرفه بيئية رمزية على أكياس التسوق الكبيرة والصغيرة